

المبادرة والشراكة من أجل اقتصاد محلي ناشئ

**L'entrepreneuriat et le partenariat, nouvelle approche pour
l'émergence d'une économie locale**

التوصيات

في إطار لقاء الحكومة مع الولاية، المنعقد تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة، تحت شعار : " الحكامة اللامركزية من أجل جماعة إقليمية حصينة، مبدعة و مبادرة"، فقد كلفت الورشة رقم 05 بدراسة موضوع المبادرة والشراكة من أجل إقتصاد محلي ناشئ.

وفي هذا الصدد، إن الإستثمار الإقتصادي المحلي يتطلب أولا تقييما مسبقا للموارد المحلية البشرية و المادية منها، وتعبئتها من أجل جعلها تتفاعل في تناغم و تناسق يؤديان إلى خلق الثروة و توفير مناصب الشغل.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نبدي إمتناننا، حكومة وجماعات إقليمية، لفخامة

السيد رئيس الجمهورية، بفضل حثنا على هذا التوجه، انطلاقاً من رؤيته المتبصرة والطموحة الراسية بالارتقاء بالجماعات الإقليمية لمستوى تحرير مبادراتها وتثمين مكنوناتها والاعتماد على قدراتها الذاتية في تطوير آداءاتها التنموية والاقتصادية.

إن إرساء هذا المسعى، لا يمكن تجسيده، إلا بانتهاج مقاربة تكاملية تعتمد نظام معلوماتي متطور، مندمج وناجع (الرقمنة)، و موارد محلية و يد عاملة مؤهلة وليدة برامج تكوينية فعالة، و كذا ترقية آليات تُغنى بالمقاولاتية و الشراكة، باعتبارهما محركي الإقتصاد وطنيا و محليا.

يجدر التنويه، أن موضوع هذه الورشة يتناول طرحا تحليليا، للسياسة الحالية في مجال المقاولاتية و التنمية المحلية، و مدى نجاعة هذا المسعى في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، مع التطرق إلى النصوص القانونية و التنظيمية السارية المفعول، و مدى مواكبتها للمقاربة الإقتصادية الجديدة للجماعات الإقليمية.

بعد نقاش مستفيض وبَناء، بين أعضاء الورشة رقم 5 الذين استلهموا واستندوا في استخلاص وإعداد توصياتهم، على تعليمات وتوجيهات معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الرامية لتجسيد روح موضوع الورشة.

وعليه، قد تم إدراج توصيات الورشة رقم 5، في ثلاث (3) محاور مشفوعة باقتراحات عامة ترمي لتثبيت بيئة مشجعة لتطوير المقاولاتية والشرابة.

✓ المحور الأول : على مستوى

الإقليم الوطني :

1. تمكين الجماعات المحلية من تسوية الوضعية القانونية للأماك التي في حوزتها والتي لا تتوفر على سند قانوني للملكية، وذلك بخصها بإجراءات الحياة القابلة للتحويل لوضع الملكية النهائي من أجل استغلالها،

2. الارتقاء بالكفاءات المقاولاتية للجماعات الإقليمية من خلال برنامج خاص وشامل للتكوين على تقنيات التسيير المقاولاتية والتسيير بالنتائج وتقييم السياسات العمومية،

3. تعميق اتفاقية الشراكة بين الوزارة المكلفة بالبحث العلمي والوزارة المكلفة بالجماعات المحلية، من خلال إحداث آليات مؤسساتية لدعم آداء الجماعات المحلية في التسيير الاقتصادي وعصرنة المرافق

العمومية وتعميمها عبر الولايات من خلال التنسيق مع مؤسسات وهيئات البحث القائمة،

4. دعم كفاءات المقاولين الشباب بغرض تحسين قدراتهم التسييرية، من خلال برامج تكوينية واستشارات وكذا ضمان مرافقة لصيقة للمستثمرين للخفض من نسب إخفاق الاستثمارات الشبانية،

5. التخفيف من إجراءات الشباك الموحد الخاصة برخص البناء على مستوى مناطق النشاطات و المناطق الصناعية والتعجيل بمنح الرخص على المستوى المحلي وفقا لتدابير مبسطة بشكل أكثر،

6. إعداد القوانين المتعلقة بالاستغلال الاقتصادي للأراضي الشاغرة الواقعة ضمن الأملاك الغابية والفاقة للطبيعة الغابية وتوسيع صلاحيات الولاية من أجل تمكينهم من التدخل في المحيطات الغابية بغرض إنشاء منتجعات سياحية قصد تدعيم الاقتصاد المحلي، من دون المساس بخصوصياتها البيئية،

7. إنشاء جائزة وطنية و محلية تمنح لأحسن مشروع مقاولاتي إبداعي، في مختلف المجالات:

كالزلاحة؁ الصيذ البشري؁ الصناعات
القليذية - السياحة وغيرها؁
8. تخفيف الإجراءاا المتعلقة بإنشاء
المؤسساا؁ سيّما ما يعلق بالقوانين الأساسية
السجل التجاري؁ رقم التعريف الجبائي؁
الترخيص اللازمة... الخ؁ من خلال تعميق
وتسريع مسار تخفيف الإجراءات الإدارية؁
بإعادة تنظيم عمل اللجنة الوزارية المشتركة
وتعزيزها على المستوى المحلي لتثبيت
التخفيفاا المقررة؁
9. العمل على استيعاب السوق الموازية من
خلال مسعى تدريجي يرمي إلى تسوية وضعية
المتعاملين غير الشرعيين وإدماجهم في
النسيج الاقتصادي المحلي؁
10. خلق جسور تواصل متينة بين الجامعة؁
مراكز التكوين؁ المعاهد من جهة؁ ومن جهة
أخرى عالم المقاوله مع تكيف عمل هيئاا
البحث وفق حاجياا وخصوصياا الأقاليم
المحلية؁ مع ضرورة إدراج في مناهجها مقرراا
تتكيف مع هذه الإستراتيجية.

11. وضع آلية تُمكن من تَوسيم المنتجات ذات الطابع المحلي، وتلك التي تعكس مبادرات إبداعية أو مَلَكَات على المستوى المحلي،
12. تعميم إنشاء مشاتل المؤسسات على مستوى الولايات التي لا تضم هذا النوع من الهياكل، تدعيما لقدرات الجماعات الإقليمية المقاولاتية،
13. إعداد وتبني نص قانوني يخول للولاية سلطة الاسترجاع المباشر للعقار الصناعي الممنوح وغير المستغل من طرف المستثمرين على غرار الأراضي الفلاحية (تدابير قانون 03/10 المتعلق بالتوجيه الزراعي) ،
14. تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة إلى الشباب أصحاب المشاريع الممنوحة في إطار آليات الدعم وذلك بعد الدراسة حالة بحالة،
15. الإعفاء الجبائي لكل المواد المسترجعة في إطار أنشطة فرز ورسكلة النفايات، باعتبار أن هذه المواد ذات قيمة مالية مما يسمح في نفس الوقت بتثمينها،

16. إنشاء مناطق نشاط حرفية لاسيما في الجنوب وإعادة تفعيل الصندوق الوطني لدعم النشاطات الحرفية،

✓ المحور الثاني : المناطق

الحدودية

17. إنشاء قواعد لوجيستية للتصدير على مستوى المناطق الحدودية للجنوب الكبير مع توطيئها على مقربة من المعابر الحدودية الموجودة وكذا المعابر المنتظر إنجازها مستقبلا،

18. التكفل الكامل بتهيئة العقار الصناعي في الجنوب الكبير من طرف الدولة،

19. رفع نسبة الإعفاءات الجبائية وكذا الآجال الزمنية،

20. تعميم عملية تخصيص الإعانات المتعلقة بترقية الصادرات من الشمال إلى الجنوب، الممونة من الصندوق الخاص بترقية الصادرات لتشمل تلك المتوجهة من الجنوب إلى الشمال ورفعها إلى نسبة 80 %، خاصة النقل،

21. رفع المعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي المعتمد من طرف بنك الجزائر في مجال التبادلات التجارية في المناطق الحدودية ،

22. رفع جميع الموانع على الإعانات والإعفاءات الجبائية على مستوى مناطق التبادل الحر الحدودية للجنوب الكبير والتي تكون موجهة لنشاطات إنتاجية خاصة بالتصدير،

23. تشجيع النشاطات الصناعية والفلاحية الغذائية (تفكيك، تحويل وتركيب) في المناطق الحدودية من خلال تبني إجراءات تحفيزية مثل الاستفادة المجانية من العقار وكذا من علاوات القروض، بإعفاء لمدة 5 سنوات مع إلزامية حساب الإعفاء بطريقة تناسبية مع مناصب الشغل التي يتم توفيرها ،

24. الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي لمدة قد تصل 15 سنة قابلة للتمديد، لكل استثمار منشئ لمناصب الشغل في ولايات الجنوب، على أن يكون الإعفاء متناسبا مع عدد المناصب المنشأة (حجم الاستثمار) ،

25. منح إعفاءات على نسب فوائد قروض الاستثمار المنتج لمدة 5 سنوات، تتحملها الخزينة العمومية،

26. الرفع من مستوى الإعفاءات و التخفيضات على أسعار العقار الموجه للاستثمارات الصناعية والسياحية،

27. تحيين قائمة المواد الخاضعة للتصريحات الجمركية الإجبارية المعيقة للاستثمار في المناطق الحدودية والتي لم يتم مراجعتها منذ سنة 1967،

28. تشجيع التكوين بكل أشكاله مع التوجه نحو التكوين المُحَفِّزُ بِمِنَحٍ، خاصة في التخصصات المطلوبة في سوق الشغل، وضمن إعفاءات لفائدة الهيئة المستخدمة من الاشتراكات الإجتماعية لاسيما تفعيل دور اللجان الولائية والبلدية للتكوين المهني ،

✓ المحور الثالث : الهضاب

العليا

29. الرفع من نسبة و مدة الإعفاءات لجميع أنواع الاستثمارات المنجزة على مستوى الهضاب العليا،

30. التشجيع على خلق أقطاب مدمجة مخصصة للتبادلات التجارية، الخدمات والترفيه،

31. تمكين النساء المقاولات من الوصول لمصادر التمويل، عن طريق وضع ميكانيزمات تسهيلية خاصة، بهدف تنمية النشاطات التقليدية و الولوج إلى الأسواق،

32. دعم جميع التحفيزات والمبادرات الموجهة لدعم تربية الأنعام (الأغنام، الأبقار ...) وتوسيعها للإبل والماعز في مناطق الجنوب،

الخلاصة

إنَّ ما تتوفَّر عليه بلادنا من قدرات على الصعيد المحلي، المتميزة بتعددتها وتنوعها، بتنوع وتعدُّد الأقاليم، يُعدُّ في حدِّ ذاته عاملاً مُشجِّعاً على بَعثِ ثقافةِ المقاولَة في الوسط الاقتصادي المحلي باعتبارها قطاعاً ضامناً للمَرزُودية، ومن ثَمَّ من شأنه أن

يُحَقِّقُ التَّكَامُلَ الْمَرْجُوءَ بَيْنَ الْبَعْدَيْنِ
الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد.
بهذه النظرة فقط يُمكنُ أَنْ نجعلَ من
المقاولاتية والشراكة ثقافةً تَحْظَى
بالقبول و تتميزُ الايجابية لدى
الشباب، و من ثمَّ تَكْرِيسُهَا وَسِيلَةً
رئيسيةً لخلق الثروة وتنمية المجتمع.
شكرا على كرم الإصغاء